المحاضرة الأولى في النحو

مدخل لدراسة الجملة

أهمّية الكلام في الدرس اللساني:

تولي اللسانيات العامة في دراستها للغة عناية كبيرة بالكلام باعتباره ملفوظا لسانيا تحكم بناءه قواعد لغوية، ويعد الكشف هذه القواعد الهدف الرئيس لها. وتعددت مناهج الدراسة العلمية للكلام تحت مظلة اللسانيات الحديثة للكشف عن تلك القواعد التي تحكم بناء الكلام بتعدد النظرة إلى الكلام في حدّ ذاته، فكانت البنيوية، والتداوليّة، والوظيفية، وغيرها. وكل هذه الاتجاهات وإن اختلفت في مناهجها ونتائجها تجمعها الصفة العلمية، لاعتمادها المناهج العلمية في الدراسة والتحليل. وإذا جئنا إلى اللسانيات العربية التي سبقت اللسانيات الغربية في الظهور بقرون وجدناها قد نهجت في مسارها الدراسي منهجا علميا يهتمّ ببنية الكلام ووظيفته اللغوية. فقد اهتمّوا في المرحلة الأولى بجمع الفصيح من كلام العرب، فبعدما حدّدوا مناطق الفصاحة زمنيا ومكانيا، خرجوا إلى البوادي بحثا عن العرب الخلّص، فخاطبوهم ودوّنوا كلامهم، وتحصّلوا بذالك على مدوّنة لغوية فصيحة، أضافوها إلى مدونة القرآن الكريم باعتباره أفصح كلام عربي بشهادة فصحاء العرب أنفسهم. وجعلوا ذلك ميدانا لدراستهم، واستنباط قواعد النحو العربي.

نظرة علماء العربية إلى الكلام:

لقد راعى علماء العربية في نظرتهم إلى الكلام جانبي الشكل والمضمون، فاهتمامهم بالشكل يتجلى في دراسة بنية التركيب، أمّا الاهتمام بالمضمون فيتجلّى في الاهتمام بالوظيفة الإخبارية للكلام. لأنّ الكلام أخبار، والمتكلّم مخبر مهما كان مقام الكلام وسياقه، ففي سياق الأمر والنهي والدعاء مثلا، على الرغم من أنّ المتكلّم يبدو في الظاهر منشئا لا مخبرا، إلاّ أنّه في حقيقة الأمر يخبر عمّا بداخله من ميول ورغبات وأهواء...وخلاصة القول أنّ الكلام أخبار، لأنّ الوظيفة الأساسية للغة هي الإخبار. يعبّر الجرجاني عن هذا المعنى بقوله: " وجملة الأمر أنّ الخبر وجميع الكلام معان ينشئها الإنسان في نفسه ويصرفها في فكره، ويناجي بها قلبه، ويراجع فيها عقله، وتوصف بأنّها مقاصد وأغراض أعظمها شأنا الخبر، فهو الذي

يتصوّر بالصور الكثيرة وتقع فيه الصناعات العجيبة"[1]. فالصور الكثيرة للخبر تعرض في شكل تراكيب نحوية تحمل معاني نحوية كالخبر والصفة والحال والتوكيد والبدل... والملفوظ اللساني لا يسمّى كلاما إذا لم يكن مفيدا فائدة إخبارية.

نظرتهم للكلمة:

الكلمة لفظ مفرد يدل على معنى مستقل، تواضعت عليه الجماعة وهي المادة الخام في بناء الكلام، وإذا كان الكلام أخبارا بالمعنى العام لكلمة خبر كما أسلفنا، فإنّ الكلمة هي اللبنة الأساسية في صناعة الخبر، أو بناء التركيب اللغوي الذي يحمل خبرا. وإذا حاولنا الكشف عن مكونات الخبر، فإنّ قانون الإخبار يقتضي أن يتكوّن الخبر من مخبر به، ومخبر عنه. ففي قولك: (الطفل مريض)، (الطفل) مخبر عنه، و(مريض) مخبر به. فهذه الزيجة اللغوية بين كلمتي (الطفل، ومريض) أثمرت فائدة إخبارية. ولا يمكن أن نتصوّر خبرا بدون مخبر به أو مخبر عنه، فهما بمثابة الجناحين اللذين يطير بهما الخبر من المتكلّم إلى السامع. وقد يحذف أحدهما لفظا، ولكنّه مقدّر وموجود في ذهن السامع. فلو سُئلتَ: من القادم؟ وأجبت بكلمة واحدة فقلت: زيد. لاستقر في ذهن السائل تركيب لغوي يتكوّن من اسمين:(القادم زيد). فالكلمة باعتبار الوظيفة الإخباريّة إمّا أن تدل على مخبر به، أو مخبر عنه. أمّا باعتبار الجنس فهي ثلاثة أقسام، اسم وفعل وحرف. وكذلك هذه الأقسام الثلاثة نظروا إليها باعتبار أداء الوظيفة الإخبارية، فرتبوها حسب درجة الأهمّية، واعتمدوا في الترتيب مدى فاعلية الكلمة في بناء الخبر، وانتهوا إلى أنّ المرتبة الأولى للاسم، لأنّه يخبر به وعنه. يليه في المرتبة الثانية الفعل، لأنّه يخبر به فقط. أمّا الحرف فيحتلّ المرتبة الأخيرة، لأنّه لا يخبر به ولا عنه.[2] والترتيب نفسه نتحصّل عليه إذا راعينا أهمّية الكلمة في بناء الجملة. فكون الاسم عنصرا أساسيا في بناء الجملة، اسميّة كانت أو فعلية جعله في المرتبة الأولى، ويليه الفعل لأنّه يدخل في بناء الجملة الفعلية فقط، وأخيرا الحرف لإمكانية الاستغناء عنه في بناء الجملتين.

وهذا التعليل ذكره ابن جنّي وهو يعلل استعمال كلمة الأسماء بدل اللغات في قوله تعالى: ((وعلّم آدم الأسماء كلّها))[3] فقال: " فإن قيل: فاللغة فيها أسماء وأفعال وحروف، وليس يجوز أن يكون المعلّم من ذالك الأسماء دون غيرها، ممّا ليس بأسماء، فكيف خصّ الأسماء وحدها؟ قيل: اعتمد ذالك من حيث

---

[1] – الجرجاني، دلائل اعجاز ص:406.

[2] ينظر (ابن السراج، الأصول في النحو،37/1. وأبو الحسن محمد بن عبد الله الوراق، العلل في النحو، تحقيق مها مازن المبارك،ط 3، 1426هـ 2005م، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، ص:23.

[3] سورة البقرة، من الآية 31.

كانت الأسماء أقوى القبل الثلاثة، ولا بدّ لكلّ كلام مفيد من الاسم، وقد تستغني الجملة المستقلّة عن كلّ واحد من الحرف والفعل." [4]

ولا فرق بين التعليل الأوّل الذي تراعى فيه أهمّية الكلمة في بناء الخبر، والتعليل الثاني الذي تراعى فيه أهمّية الكلمة في بناء الجملة. لأنّ الخبر والجملة واحد، ولا يمكن الفصل بينهما، والعلاقة بينهما علاقة ظرف بمظروف، وشكل بمضمون. إذ الجملة هي الوعاء الحامل للخبر، وإذا كان الكلام أخبارا فالجملة هي أصغر وحدة إخبارية، أو أصغر وحدة كلامية، لأنّ أقل الكلام جملة، وأكثره غير محدّد. فمن اعتمد على أهمّية الكلمة في بناء الخبر ركّز على جانب المضمون، ومن اعتمد على أهمّية الكلمة في بناء الجملة ركّز على جانب الشكل. ومن الناحية التركيبيّة فإنّ الخبر يقتضي مخبرا عنه، ومخبرا به، والجملة تقتضي مسندا ومسندا إليه، والمسند هو المخبر به، والمسند إليه هو المخبر عنه. والجدول الموالي يوضح ذلك سواء أكانت الجملة اسميّة أم فعليّة.

نوعا الجملة	الجملة الاسميّة		الجملة الفعليّة	
مثال الجملة	العلم نور		جاء الحقّ	
طرفا الجملة	العلم	نور	جاء	الحقّ
طرفا الإسناد	مسند إليه	مسند	مسند	مسند إليه
طرفا الخبر	مخبر عنه	مخبر به	مخبر به	مخبر عنه

[4] ابن جنّي، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، الطبعة الثالثة،1403هـ 1983م، عالم الكتب، بيروت، 41/1 – 42.

الجمـلـــــــــــــــــــة

الجملة هي أبسط مظاهر الكلام، لأنّها أبسط تركيب لغوي يشتمل على فائدة تامّة يحسن السكوت عليها. فكلّ جملة كلام، و ليس كلّ كلام جملة، لأنّ أقل الكلام جملة وأكثره غير محدّد، فعلاقة الجملة بالكلام هي علاقة الجزء بالكلّ، لذا نجد مفهوم الجملة عند القدماء في حديثهم عن الكلام.

يقول الزمخشري:"و الكلام هو المركّب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى. و ذلك لا يتأتى إلاّ في اسمين كقولك: (زيد أخوك) و (بشر صاحبك),أو فعل و اسم نحو قولك: (ضُرِبَ زيد) و (انطلق بكر)، و تسمّى الجملة."[5]

نلاحظ أنّ الزمخشري استعمل الاسم والفعل فقط في بناء الجملة، لأنّهما المادّة الخام في بناء الخبر، أمّا الحرف فقد استغنى عنه، لأنّه لا يخبر به ولا عنه. وذكر أربع جمل، الجملتين الأوليين (زيد أخوك) و (بشر صاحبك) طرفا الإسناد فيهما اسمين وقد مثّل بهما للجملة الاسمية. ومثّل للفعلية بالأخريين،(ضُرِبَ زيد) و (انطلق بكر)، فجعل المسند في كلّ منهما فعلا، مثّل للبناء للمعلوم بجملة (انطلق بكر)، ومثّل للبناء للمجهول بجملة (ضُرِبَ زيد). ولم يستعمل الحرف في بناء الجملة، لأنّه لا يخبر به ولا عنه، وبالتالي يمكن الاستغناء عنه في بناء الكلام وقال بصريح العبارة أنّ الكلام لا يتأتّى إلاّ في اسمين، أو اسم وفعل، ثم ذكر أنّ الكلام هو الجملة. يريد بذالك أنّ الجملة هي أصغر وحدة كلامية، وهي أيضا أصغر وحدة إخبارية، لأنّها تتكوّن من مخبر به ومخبر عنه. ولأنّك إذا نطقت بجملة، فقد أفدت بخبر.

وإذا تأمّلنا الجمل الأربع التي ذكرها الزمخشري نجد أنّها تراكيب إسنادية المسند إليه فيها جميعا اسم، أمّا المسند فقد جاء في الاسميّة اسما وفي الفعليّة فعلا.

نستنتج من هذا أنّ الأساس الذي يمكن الاعتماد عليه في التفريق بين الجملة الاسمية والجملة الفعلية هو المسند، لأنّه هو العنصر المتغيّر، يأتي في الاسمية اسما و في الفعلية فعلا. أمّا المسند إليه فهو عنصر ثابت لثبوت اسميّته في الجملتين، وعليه يمكننا أن نعرّف كلاّ من الجملتين الاسمية و الفعلية بما يلي:

[5] الزمخشري, المفصّل,ج/1,ص:33.

1 . الجملة الفعلية هي ما كان المسند فيها فعلا، مقدّما في الرتبة على المسند إليه، الفاعل أو نائبه. و نشير هنا إلى ضرورة التفرقة بين المسند الذي يأتي فعلا، والمسند الذي يأتي جملة فعلية، لأنّ المسند الفعل لفظ مفرد، يأتي في الجملة الفعلية فقط، ويكون مقدّما في الترتيب. أمّا المسند الجملة فهو لفظ مركّب، سواء أكان جملة فعلية أو اسمية، ويأتي في الجملة الاسمية المركّبة فقط، ويتأخّر في الرتبة،لأنّ المسند في الجملة الاسميّة الأصل فيه التأخّر. كقولك: (الطفل يلعب)، فلفظ (يلعب) هنا هو جملة فعلية، تتكوّن من الفعل المضارع (يلعب) وفاعله ضمير مستتر تقديره هو يعود على الطفل. أمّا مثال المسند الذي يأتي فعلا فقولك: (يلعب الطفل)، لفظ يلعب هنا فعل مضارع فقط، و فاعله هو لفظ الطفل.

2 . الجملة الاسمية هي ما كان المسند فيها في الأصل اسما، مؤخرا في الرتبة. و نقول (في الأصل) لأنّه من حيث الرتبة قد يتأخّر لغرض بلاغي، أو لداع نحويّ. تقول: (الأمر لله)، وتقول: (لله الأمر). التقديم والتأخير هنا جائز، لأمر بلاغي. أمّا في قوله تعالى: ((بينهما حجاب وعلى الأعراف رجال))، فتقديم الخبر في الجملتين واجب لداع نحويّ. وهو مجيء المبتدأ نكرة والخبر شبه جملة.

أمّا من حيث كونه اسما، فيراد به صفة الإفراد. لأنّه قد يحل محل المفرد تركيب، سواء أكان هذا التركيب جملة، أو شبه جملة. ومسوّغ هذا الجواز أنّ المسند مخبر به، ولك أن تخبر بمفرد أو بتركيب، جملة كان أو شبه جملة. ومن هنا تنوّعت الجملة الاسميّة من حيث الشكل إلى بسيطة ومركّبة.

وهذا التحديد الذي أوردناه للجملة الفعلية، والاسمية، يقرّه واقع اللغة ويقتضيه منطقها، لأنّه إذا كانت الجملة هي حاملة الخبر ووعاؤه، وكانت المادّة الخام في بنائها هي الكلمة التي تتنوّع إلى اسم و فعل وحرف، فإنّ الاسم يخبر به وعنه، بينما الفعل يخبر به فقط، أمّا الحرف فلا يخبر به ولا عنه. فإذا كان هذا من البديهيات المسلّم بها في عرف اللغة، فلا يمكننا إلاّ بناء نمطين فقط من الجمل بهذه العناصر الثلاثة، كما هو مبيّن في الجدول التالي، الذي نقتصر فيه على الاسم و الفعل، ونتجاوز الحرف أنّه لا يخبر به ولا عنه.

طرفا الاسناد		ملاحظة
المسند	المسند إليه	
اسم	اسم	جملة اسمية
اسم	فعل	لا يصح
فعل	فعل	لا يصح
فعل	اسم	جملة فعلية

فالجدول يضم أربعة احتمالات للتراكيب التي يمكن تشكيلها من المسند والمسند إليه، ولا يصحّ منها إلاّ احتمالان هما الأوّل والأخير، وكلاهما يمثّل نمط الجملة البسيطة، الأوّل هو نمط الجملة الاسمية، والثاني نمط الجملة الفعلية. وقد مثّل الزمخشري لكلّ نمط بمثالين، وقد أشرنا إلى ذلك آنفا.

العلة في وجود نوعين فقط للجملة العربية:

إنّ هذا الجدول الذي يضم الاحتمالات الأربعة الممكنة، والتي لا يصلح منها إلاّ اثنان فقط، هما الأوّل والأخير يعدّ دليلا علميا يبرر هذا التقسيم الثنائي للجملة العربية. ولتبرير هذا التقسيم الثنائي من وجوه علمية أخرى نقول: إذا راعينا المسند في الجملة العربية فإنّ الأمر ينتهي بنا إلى وجود نوعين فقط للجملة العربية، الفعلية والاسميّة، لأنّ المسند إمّا أن يأتي فعلا، وإمّا أن يأتي اسما. والأمر نفسه إذا راعينا المسند إليه المخبر عنه، فهو إمّا أن يكون ثابتا، وإمّا أن يكون متحرّكا، ولا وجود لحالة ثالثة، فإن كان ثابتا فالجملة الاسميّة أصلح وأقدر للتعبير عن الاستقرار والثبات، وإن كان متحرّكا فالفعلية أنسب لذلك.